CCPR

الأمم المتحدة

العهد الدولي الخاص
بالحقوق
المدنية والسياسية

Distr.
GENERAL

CCPR/C/SR.1697/Add.1
12 August 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

# اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

## الدورة الثالثة والستون

## محضر موجز للجزء الثاني (العلني)*
## من الجلسة ١٦٩٧

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، الساعة ١١/٣٠

الرئيس: السيدة شانيه

## المحتويات

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (تابع)

* يرد المحضر الموجز للجزء الأول (المغلق) من الجلسة في الوثيقة CCPR/C/SR.1697.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى:
Official Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتح الجزء العلني من الجلسة الساعة ١١/٣٠

## المسائل التنظيمية ومسائل أخرى (البند ٢ من جدول الأعمال) (تابع)

### تقرير الفريق العامل المعني بالتحفظات

١- **الرئيسة** دعت السيد بوكار، رئيس الفريق العامل المعني بالتحفظات، إلى تقديم تقرير الفريق العامل.

٢- **السيد بوكار** قال إن الفريق العامل المؤلف من السيد كلاين والسيدة إيفات واللورد كولفيل والسيد بورغنثال والسيد آندو والسيد يالدين والسيد شاينين وهو نفسه قد نظر في مسألتين هما: مسألة آثار تحفظ ترينيداد وتوباغو على المادة ١ من البروتوكول الاختياري الذي انضمت إليه هذه الدولة من جديد ومسألة الاستنتاجات الأولية للجنة القانون الدولي بشأن التحفظات على المعاهدات الشارعة المتعددة الأطراف بما في ذلك معاهدات حقوق الإنسان.

٣- وبعد مناقشة مستفيضة توصل أعضاء الفريق العامل إلى نتيجة مفادها أنه لن يكون من الحكمة أن تعتمد اللجنة أي موقف بشأن المسألة الأولى في الوقت الراهن. فلم تدرج اللجنة على الإعراب عن آراء بشأن التحفظات على العهد أو البروتوكول الاختياري وقت انضمام دولة طرف إليهما وإنما درجت على النظر في آثارها في إطار إجراءاتها العادية المتصلة بالنظر في تقرير الدولة الطرف أو البلاغات المتعلقة بها بموجب البروتوكول الاختياري. وعليه فإن الفريق العامل يوصي اللجنة بألا ترد على انسحاب ترينيداد وتوباغو من البروتوكول الاختياري وانضمامها إليه من جديد.

٤- وفيما يخص المسألة الثانية تلقى الفريق العامل نسخة من التقرير الثالث للسيد بيليه المقدم إلى لجنة القانون الدولي بشأن هذا الموضوع لكنه لم يستطع دراسته بتفصيل بسبب طوله ولأن جزءاً منه كان بالإنكليزية والآخر بالفرنسية. لهذا يوصي الفريق العامل بألا يتخذ أي إجراء بشأن المسألة في الدورة الحالية على أن تنظر فيها اللجنة بعناية كبيرة خلال دورتها المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٥- وسينقل أعضاء الفريق العامل آراءهم إلى رئيس الفريق في أواخر أيلول/سبتمبر حتى يتمكن من صياغة وثيقة تنظر فيها اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر. وأشار الفريق العامل لدى تقديم هذه التوصية إلى أنه من المقرر أن يعد السيد بيليه ثلاثة تقارير أخرى على الأقل بشأن هذا الموضوع وأن اللجنة هي الهيئة الوحيدة المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان التي استجابت حتى الآن لطلب لجنة القانون الدولي بالتعليق.

٦- **الرئيسة** قالت إنها تعتبر أن اللجنة تود قبول توصيات الفريق العامل.

٧- تقرر ذلك.

٨- **الرئيسة** قالت ردا على سؤال طرحته **السيدة إيفات**، المقررة، إن قرار عدم اتخاذ أي موقف من مسألة ترينيداد وتوباغو منذ لحظة قصيرة لا يعني أنه لا ينبغي ذكر المسألة في تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والستين.

٩- وقالت ردا على **السيد بورغنثال** إنه سيتم عقد اجتماع للفريق العامل برئاسة السيد بوكار خلال الأسبوع الأول من دورة تشرين الأول/أكتوبر.

**الفريق العامل المعني بالبلاغات والفريق العامل المعني بالمادة ٤٠**

١٠- **السيد دي زاياس** (أمين اللجنة) قال إن أعضاء اللجنة التالين تطوعوا لحضور اجتماعات الفريق العامل المعني بالبلاغات والفريق العامل المعني بالمادة ٤٠ التي ستعقد من ١٢ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨: السيد باغواتي واللورد كولفيل والسيد الشافعي والسيد برادو فاييخو. وسيكون بإمكان السيد بوكار أن يحضر الاجتماعات لمدة يومين على الأكثر، بينما سيحضرها السيد زاخيا إذا لم تتضارب مواعيدها مع مواعيد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وبذلك فإنه فريق صغير جدا سيضطلع بعمل ضخم.

١١- **الرئيسة** قالت إنه لا يوجد متطوعون كافون لبلوغ النصاب.

١٢- **السيدة مدينا كيروغا والسيد شاينين والسيدة إيفات** قالوا إنهم سيكونوا، على الرغم من استحالة حضورهم، مستعدين للقيام ببعض أعمال ما قبل الدورة مثل الأعمال المتعلقة بالبلاغات.

١٣- **السيد باغواتي** اقترح أن يوزع مشروع الآراء المتعلقة بالبلاغات على كافة أعضاء اللجنة حتى يتسنى إرسال الاقتراحات إلى مختلف المقررين قبل دورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ببضعة أسابيع.

١٤- **الرئيسة** لاحظت أنه يمكن اتباع إجراء مماثل فيما يخص قوائم القضايا.

١٥- **السيد شاينين** قال إن السيد كريتزمير لم يتمكن من حضور اجتماع الفريق العامل السابق لهذه الدورة لكنه أشرف مع ذلك على إعداد مشروع الآراء المتعلقة ببعض البلاغات، وهو إجراء كان فعالا جدا.

١٦- **السيد كلاين** قال إن الفريق العامل أعد زهاء ٢٠ مجموعة من مشاريع الآراء قبل الدورة الحالية لكن اللجنة بحثت خمسة منها فقط. ونتيجة لذلك توجد قضايا كثيرة متأخرة ينبغي النظر فيها في الدورة المقبلة. وليس من المعقول إعداد مشاريع آراء ثم إرجاؤها إلى ما لا نهاية.

١٧- **الرئيسة** قالت إن عدم وجود نصاب للاجتماعات السابقة للدورة قد لا يشكل مشكلة كبيرة إذا نفذ اقتراح السيد باغواتي واستمر الفريق العامل في الاجتماع خلال الأسبوع الأول للدورة، خاصة إذا كان قد تم بالفعل إعداد عدد كبير من مشاريع الآراء.

تقارير الدول الأطراف التي ستنظر فيها اللجنة في دورتيها الرابعة والستين والخامسة والستين

١٨- **الرئيسة** اقترحت، مشيرة إلى قرار اتخذته اللجنة في دورتها السابقة، النظر في تقارير الدول الأطراف التالية خلال الدورة الرابعة والستين: أرمينيا وآيسلندا وبلجيكا والجماهيرية العربية الليبية والنمسا واليابان مع إدراج شيلي والكاميرون في القائمة الاحتياطية.

١٩- **السيد كريتزمير** قال إن النظر في ستة من تقارير الدول الأطراف يعني أن الوقت المكرس لبحث البلاغات المتراكمة وأية قضايا جديدة سيكون محدودا جدا مرة أخرى. لهذا فإنه يقترح النظر في خمسة تقارير فقط.

٢٠- إن على اللجنة أن تتأكد، لدى الأمانة، قبل حلول موعد النظر في تقرير دولة طرف بشهرين على الأقل، إن كان التقرير سيصبح متاحا في الوقت المحدد بجميع لغات العمل. وإذا كان ذلك غير ممكن وجب منح الرئيسة سلطة تقديرية لحذف هذه الدولة من القائمة أو إحلال دولة أخرى محلها.

٢١- واقترح أعضاء مكتب اللجنة في دورتها الستين إبلاغ الأطراف التي تأخرت تقاريرها جدا عن موعدها بأنه تم تحديد موعد لإجراء حوار حتى في غياب التقرير. غير أنه لم يوضَح أبدا كيف تم اختيار دولة طرف واحدة في البداية ثم اثنتين فيما بعد في الوقت الذي يوجد فيه عدد كبير من التقارير الأولية المتأخرة عن موعدها. والدولة الأولى هي إسرائيل التي قدمت تقريرا نُظر فيه خلال هذه الدورة على الرغم من توافره باللغة الإنكليزية فقط. أما الدولة الثانية فهي كمبوديا التي قدمت أيضا تقريرا لكنها لم تكن مدرجة على القائمة الخاصة بالدورة المقبلة على الرغم من أن تقريرها الأولي كان واجب التقديم في نفس السنة التي كان فيها تقرير إسرائيل واجباً أي عام ١٩٩٣.

٢٢- واسترسل قائلا إنه لا يتبين السبب في قصر تطبيق سياسة الضغط على الدول الأطراف لتقديم تقاريرها المتأخرة على الدول التي تقدم تقاريرها الأولية دون غيرها. فهناك بعض التقارير الدورية تأخر تقديمها منذ أكثر من عقد.

٢٣- **الرئيسة** قالت إن التقرير الأولي لكمبوديا كان مدرجاً في القائمة المؤقتة الخاصة بالدورة الخامسة والستين.

٢٤- وكان أعضاء المكتب يعتزمون مواصلة استعراض حالة الدول الأطراف التي فات موعد تقديم تقاريرها الأولية أو الدورية منذ فترة طويلة. غير أنهم قرروا أن تقوم اللجنة ككل في المستقبل بتحديد الدول الأطراف المستهدفة.

٢٥- **السيدة إيفات** قالت إنها تلاحظ أن التقارير المقرر تقديمها إلى الدورة الرابعة والستين تشمل التقرير الدوري الثالث للجماهيرية العربية الليبية والتقرير الدوري الرابع لليابان. وفيما يخص مواعيد تقديم التقارير، ترى من اللازم إيلاء أولوية أكبر لتقريري بولندا ورومانيا.

٢٦- **السيد بورغنثال** أيد الاقتراح الداعي إلى النظر في تقارير خمس دول أعضاء فقط خلال الدورة الرابعة والستين حتى يتبقى مزيد من الوقت للنظر في البلاغات.

٢٧- ورأى أيضا أن من اللازم منح تقرير كمبوديا الأسبقية نظرا للتطورات التي طرأت مؤخرا في هذا البلد.

٢٨- **السيد كلاين** قال إنه يعتقد أن على اللجنة أن تعتمد سياسة عامة تتمثل في عدم بحث أكثر من خمسة تقارير من تقارير الدول الأطراف في كل دورة. وأضاف أنه يؤيد البدء في تطبيق هذه السياسة في الدورة المقبلة أو في الدورة الخامسة والستين، إذا تعذر ذلك.

٢٩- **السيد باغواتي** اقترح إدراج كمبوديا في القائمة الخاصة بالدورة الرابعة والستين وإلغاء اليابان.

٣٠- **السيد شاينين** قال إنه يشاطر الأعضاء الآخرين القلق الذي أعربوا عنه بشأن ضيق الوقت المتاح للنظر في البلاغات لكن الحل لا يكمن في خفض عدد التقارير المنظور فيها من ستة إلى خمسة. فهناك طرق أخرى لتقليص الوقت المكرس للتقارير، مثل تقليل عدد القضايا الفرعية المدرجة في قوائم القضايا، وهي سياسة من شأنها أن تقلص بدورها الوقت المكرس للملاحظات الختامية.

٣١- ومضى قائلا إنه يؤيد الاحتفاظ بقائمة تقارير الدول الأطراف التي قرأتها الرئيسة، وتحديد موعد النظر في تقرير كمبوديا في الدورة الخامسة والستين.

٣٢- **السيد آندو** قال إنه يشاطر السيد شاينين رأيه بشأن تقرير كمبوديا. وأضاف قائلا إن اللجنة كانت على علم بالأحداث الجارية في هذه الدولة الطرف عندما ناقشت تحديد موعد التقارير في دورتها السابقة. وفضلا عن ذلك، عندما تتوقع الدول الأطراف النظر في تقاريرها في دورة معينة ليس من الصواب تغيير الجدول الزمني ما لم يكن هناك سبب عاجل للقيام بذلك.

٣٣- **السيدة مدينا كيروغا** اقترحت ألا يستعاض عن الدولة الطرف التي لا تحضر الدورة بدولة أخرى، وإسقاط الدولتين الطرف المدرجتين في القائمة الاحتياطية.

٣٤- تقرر ذلك.

٣٥- **الرئيسة** قالت إنها تعتبر أن اللجنة تود اعتماد قائمة تقارير الدول الأطراف المقترح النظر فيها خلال الدورة الرابعة والستين.

٣٦- تقرر ذلك.

٣٧- **الرئيسة** تلت قائمة تقارير الدول الأطراف المقترح أن تنظر فيها اللجنة خلال دورتها الخامسة والستين: شيلي والكاميرون وكمبوديا وكندا وكوستاريكا، مع إدراج المكسيك وجمهورية كوريا في القائمة الاحتياطية. ولم يقدم أعضاء المكتب أي اقتراح رسمي بشأن ليسوتو التي ربما يمكن إضافتها إلى القائمة كدولة طرف سادسة.

٣٨- **السيدة إيفات** قالت إن من اللازم في رأيها منح تقرير ليسوتو الأولي الأولوية.

٣٩- **السيدة مدينا كيروغا** ذكّرت بأنه تم إجراء مناقشة قصيرة بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي أن يطلب من ليسوتو تقديم تقريرها. واقترحت وضعها في المرتبة السادسة على القائمة بحيث لن يكون أمام اللجنة في حالة عدم حضور وفدها سوى خمسة تقارير للنظر فيها.

٤٠- **السيد آندو** بيّن أن الوقت المتوافر للنظر في تقارير الدول الأطراف في الدورة الحالية كان أقل من المعتاد بسبب الحاجة إلى مناقشة واعتماد التقرير السنوي للجنة. وإذا تم النظر في أقل من ستة تقارير في كل دورة فإن العمل غير المنجز سيظل يزداد وسيبقى وقت أقل للنظر في البلاغات. وقال إنه يعارض قصر عدد التقارير المنظور فيها على خمسة: وينبغي أن يُترك للجنة شيء من المرونة.

٤١- **السيد يالدين** قال إنه يقر بأن من الحيوي النظر في مزيد من البلاغات. ومما يؤسف له قلة البلاغات التي تم النظر فيها خلال الدورة الحالية وكثرة البلاغات التي سيتعين النظر فيها من جديد فيما بعد، مما يشكل مضيعة كبيرة للوقت والموارد.

٤٢- ومضى قائلا إن المسألة لا تتعلق بعدد التقارير المنظور فيها فقط بل تتعلق بالأحرى بما إذا كانت حالة الدول الأطراف المعنية تنطوي على مشاكل معينة: ففي الدورة الحالية مثلا اضطر إلى تكريس أربع جلسات لتقرير الجزائر.

٤٣- **السيد برادو فاييخو** قال إن تجربة اللجنة على مر السنين بيّنت أن هناك حاجة إلى إقامة توازن بين التقارير والبلاغات: فكلاهما يتساوى في الأهمية ولا يمكن وقف النظر فيهما إذا أريد تجنب تراكم العمل. وفي مرة من المرات في الماضي تم تمديد دورة اللجنة كي يتسنى تكريس أسبوع بكامله للبلاغات. وهذا حل ربما يمكن اعتماده في المستقبل. ويجب على اللجنة أن تنظر في ستة تقارير على الأقل في كل دورة كما ينبغي للأعضاء أن يكونوا أكثر انضباطاً لدى طرح أسئلتهم على الوفود توفيراً للوقت.

٤٤- **الرئيسة** قالت إنها تعتبر أن اللجنة تمكنت من قبول اقتراح أعضاء المكتب الداعي إلى النظر في تقارير شيلي والكاميرون وكمبوديا وكندا وكوستاريكا وليسوتو في دورة اللجنة الخامسة والستين في نيويورك في عام ١٩٩٩، وإدراج جمهورية كوريا والمكسيك في القائمة الاحتياطية.

٤٥- **تقرر ذلك**.

٤٦- **السيد كلاين** قال إنه لن يعارض هذا القرار لكنه يود أن يقول إنه يأسف له لأنه يعتبر أن النظر في ستة تقارير في الدورة يشكل عبئاً كبيراً على اللجنة.

مواعيد تقديم التقارير الدورية المقبلة من جانب الدول الأطراف التي تم النظر في تقاريرها في الدورة الثالثة والستين

٤٧- **الرئيسة** تلت المواعيد التي اقترحها أعضاء المكتب لتقديم التقارير من جانب الدول الأطراف المعنية.

٤٨- **السيدة إيفات** قالت إنه لا ينبغي للجنة، لدى تحديد هذه المواعيد، أن تحدد في نفس الوقت مواعيد استحقاق التقارير اللاحقة وذلك لتجنب الالتباس عند الاضطرار إلى تأجيل التقارير السابقة.

٤٩- **السيد شاينين** قال إن تحديد المواعيد يثير مشاكل نظرا لأن العهد لا ينص على أي شرط يقضي بتقديم التقارير دورياً كل خمس سنوات ولأن المبادئ التوجيهية التي تتضمن أحكاما بشأن هذه المسألة قد ألغيت. وليس من الحكمة في رأيه طلب تقارير متابعة فور النظر في التقارير الحالية: إذ ينبغي أن تبلغ المدة الفاصلة في المتوسط أربع سنوات. وفي حالتي الجزائر وإسرائيل يمكن طلب التقارير في وقت أبكر بسبب التأخير الكبير في تقديم التقارير التي نُظر فيها منذ فترة قصيرة.

٥٠- **السيد كلاين** أيد هذا الرأي. وأضاف قائلا إن اللجنة تشكو من تراكم العمل المتأخر لكنها في نفس الوقت تساهم بأفعالها في تراكمه. وعلى الرغم من أن إيطاليا استكملت تقريرها ليغطي الفترة الممتدة حتى عام ١٩٩٨ فإن اللجنة تطلب تقريرا آخر بحلول عام ٢٠٠٠، وهذا لا معنى له على الإطلاق.

٥١- وبعد مزيد من المناقشة اقترحت **الرئيسة** الجدول الزمني التالي: تقرير الجزائر الدوري الثالث، حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ تقرير إكوادور الدوري الرابع، حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ تقرير إسرائيل الدوري الثاني، حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛ تقرير إيطاليا الدوري الخامس، حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ التقرير الثاني لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ التقرير الدوري الرابع لجمهورية تنزانيا المتحدة، حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٥٢- **تقرر ذلك.**

رفع الجزء العلني من الجلسة الساعة ١٢/٥٠